جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م .م حسنين علاء محمد

المحاضرة الأولى
مدخل عام إلى جرائم نظام حزب البعث وأهمية دراستها أكاديميًا

تُعد دراسة جرائم نظام حزب البعث في العراق من الموضوعات الجوهرية في حقل الدراسات القانونية والإنسانية، لما تحمله من أبعاد تاريخية وقانونية وأخلاقية وإنسانية عميقة. فقد شكّل هذا النظام نموذجًا صارخًا للسلطة الشمولية التي اعتمدت القمع والعنف وسيلة أساسية لإدارة الدولة والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى ارتكاب جرائم واسعة النطاق طالت الأفراد والجماعات والبنية الاجتماعية بأكملها. إن فهم هذه الجرائم لا يقتصر على سرد الأحداث أو توثيق الانتهاكات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل المنظومة الفكرية والسياسية التي أنتجتها، والآليات التي استخدمت لتبريرها وإدامتها

.

تكمن أهمية دراسة جرائم نظام حزب البعث في كونها تسهم في بناء وعي قانوني نقدي لدى الطلبة، إذ تتيح لهم فرصة فهم العلاقة المعقدة بين السلطة والقانون، وكيف يمكن أن يتحول القانون من أداة لتحقيق العدالة إلى وسيلة للقمع عندما يُفرغ من محتواه القيمي والأخلاقي. فقد عمد النظام البعثي إلى تسخير القوانين الاستثنائية والمحاكم الخاصة والأجهزة الأمنية لتكريس حكمه، مما أدى إلى شرعنة القتل والاعتقال والتعذيب تحت غطاء قانوني شكلي، وهو ما يمثل انحرافًا خطيرًا عن مبدأ سيادة القانون

.

كما تبرز أهمية هذه المادة في بعدها الإنساني، إذ تعُيد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة، من خلال تسليط الضوء على معاناتهم، وتوثيق الجرائم التي ارتكبت بحقهم، وإبراز حقهم في العدالة والإنصاف. إن دراسة هذه الجرائم تُسهم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتعزز قيم الكرامة الإنسانية،

وتؤكد أن ما جرى لم يكن مجرد أخطاء سياسية، بل جرائم ممنهجة تستوجب المساءلة والمحاسبة.

ومن الناحية الأكاديمية، تمثل هذه المادة مجالًا متعدد التخصصات، إذ تتقاطع فيها مفاهيم القانون الجنائي، والقانون الدولي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ السياسي. وهذا ما يمنح الطالب رؤية شمولية تساعده على تحليل الجريمة ليس فقط كفعل قانوني محظور، بل كظاهرة اجتماعية ونفسية وسياسية لها أسبابها ونتائجها. كما تتيح هذه الدراسة فهم تأثير الأنظمة الشمولية في تدمير البنى المؤسسية للدولة، وإضعاف الثقة بين الفرد والمجتمع، ونشر ثقافة الخوف والعنف.

ولا يمكن إغفال دور هذه المادة في منع تكرار الجرائم مستقبلاً، إذ إن استيعاب أسباب الجرائم وآليات وقوعها يُعد خطوة أساسية في بناء نظام قانوني عادل، قائم على احترام الحقوق والحريات. فالمجتمعات التي لا تواجه ماضيها بصدق وشفافية تبقى عرضة لإعادة إنتاج أنماط القمع ذاتها، بينما تسهم الدراسة الواعية للتجارب المؤلمة في تحصين المجتمع ضد الاستبداد.

إن جرائم نظام حزب البعث لم تقتصر على فئة معينة، بل شملت مختلف مكونات المجتمع العراقي، ما يجعل دراستها مسؤولية أخلاقية ووطنية. فهي ليست مجرد مادة دراسية، بل رسالة تربوية تهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة، ورفض الظلم، وتعزيز الإيمان بأن القانون يجب أن يكون في خدمة الإنسان، لا أداة لانتهاك حقوقه. ومن هنا، تأتي أهمية هذا المدخل بوصفه الأساس الذي تنطلق منه بقية المحاضرات لفهم طبيعة الجرائم، وأنواعها، وآثارها، وسبل

معالجتها قانونيًا ومجتمعيًا.